

دور ديوان الرقابة المالية في مكافحة الفساد الاداري والمالي بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية في اقليم كردستان / السليمانية

- أ.م.د. غازي عبدالعزيز سليمان / المعهد التقني / كركوك
- م.م. بيمان رفيق محمد / الكلية التقنية الادارية / السليمانية
- آلان عجب مصطفى / محاسب قانوني / ديوان الرقابة المالية / السليمانية

- المستخلص:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على تفعيل دور ديوان الرقابة المالية للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي في اقليم كردستان ووضع آليات مناسبة لمكافحتها ولتلافي تكرارها ، ومن أجل تحقيق أهداف البحث و استكمال الجانب الميداني فقد تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع البحث ، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الاحصائي واستخدام الاختبارات والمعالجات الاحصائية المناسبة بهدف الوصول الى دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع البحث، إذ تم توزيع الإستبانة على شريحتين وهما موظفي الوحدات الحكومية بشكل عام وموظفي ديوان الرقابة المالية في السليمانية بشكل خاص.

لقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها ضرورة تطوير الأداء الرقابي والمحاسبي للديوان وتوسيع نطاق عمله لكي يشمل كل الوحدات الاقتصادية في القطاع المختلط فضلاً عن دوائر الدولة الأخرى، إن ذلك يتطلب إجراء التعديلات اللازمة على قانون إنشائه وتعديل كافة المواد وتلافي كل ما يحد من دوره الرقابي، واستحداث مواد قانون داعمة في هذا الإتجاه نظراً للمستجدات والتغيرات التي طرأت على الحياة الاقتصادية والمالية، وقد قدم البحث عدداً من التوصيات أهمها هو ضرورة تقديم الدعم الكافي لديوان الرقابة المالية في الأقليم لكي يلعب دوراً فاعلاً في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

The role of the Office of Financial Supervision in the fight against financial and administrative corruption Application to the Office of Financial Supervision in the Kurdistan Region / Sulaymaniyah

Abstract

The research aims to shed light on the activation of the role of the Office of Financial Supervision to reduce the phenomenon of

financial and administrative corruption in the Kurdistan Region and to develop appropriate mechanisms to control and to avoid repetition , and in order to achieve the objectives of the research and the completion of the practical side has been used questionnaire to gather preliminary data on the subject of the search, and then discharged and analysis using SPSS statistical software and the use of statistical tests and treatments appropriate in order to reach the same result semantics supports research topic , since questionnaire was distributed to Harihtien two units of government employees in general, and the staff of the Office of financial Supervision in Sulaimaniya in particular.

The research found a set of results is the most important Hodharorh performance development and oversight of the accounting office of the expansion of the scope of work to include all economic units in the mixed sector as well as other state departments.

This requires that the necessary amendments to the law of its creation and amendment of all materials and avoid all Maihd of its oversight role, and the introduction of articles of the Law supportive in this direction because of the developments and changes in the economic and financial life.

The research was presented a number of recommendations, the most important is the need to provide adequate support to the Office of Financial Supervision in order to be effective in reducing the phenomenon of administrative and financial corruption.

المقدمة:

يعد الفساد آفة عرفتھا المجتمعات الإنسانية وعانت منها منذ ظهور الإنسان على وجه البسيطة وحتى يومنا هذا لأنها مرتبطة بنزوع بشري غير مشروع في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية ليست من حق الإنسان ومع ذلك يسعى إليها ، فهو يشكل تهديداً ليس فقط للبيئة وحقوق الانسان والمؤسسات، بل إنه يعمل على تأخير عملية التنمية وشروط الإزدهار لدى الشعوب، ويقوض بناء الديمقراطية، ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات، ويستنهين بالقوانين والتشريعات، ولقد تفاقمت ظاهرة الفساد خلال السنوات الاخيرة تفاقماً مس العديد من دول العالم وشكلت تهديداً جدياً لتنمية المجتمعات وتماسكها ، ومن ثم فإن هدفنا في هذا البحث هو التركيز على الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية بالدرجة الأولى وانعكاساته على كفاءة استغلال موارد المجتمعات، وهذا لايعني عدم وجود مثل هذا الفساد في القطاع الخاص الا اننا نعتقد بأن انتشاره وتأثيره سيكون أكبر في القطاع الحكومي، وبسبب الدور الكبير الذي يقوم به القطاع العام في

اقتصاد الأقليم فإننا نعطيه هذه الأهمية، وبسبب غياب البيانات والمعلومات المنشورة في اقليم كردستان حول القضايا المتعلقة بالفساد الاداري والمالي فإننا سوف نعتد في الجانب التطبيقي للبحث على استمارة الاستبانة الموزعة على عينة البحث وذلك للتوصل الى المعلومات ا لضرورية المكملة للجانب التطبيقي.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تظهر وتستشري في دول العالم بشكل عام وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص ظاهرة الفساد الأداري والمالي ولعل من ابرز أسباب ظهورها في تلك الدول هو عدم استقرار الانظمة السياسية والاقتصادية، وعدم وجود انظمة للرقابة فيها كما أنها لا تدعم الدوائر الرقابية بالشكل الذي يتيح لها المجال للحد من تف اثار هذه الظاهرة ويمكن تحديد مشكلة البحث من خلال طرح السؤالين الآتيين:

- ١ - إلى أي مدى يمكن لديوان الرقابة المالية ان يحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي؟
- ٢ - ماهي أنعكاسات تقليل الأثار الناجمة عن الفساد الإداري والمالي على اقتصاد اقليم كردستان؟

ثانياً: هدف البحث:

يتمثل الهدف العام في توضيح تأثير الجهود التي تبذلها السلطة الرقابية المختصة في اقليم كردستان متمثلة في ديوان الرقابة المالية للحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي، وكذلك الوقوف على مظاهر ذلك الفساد وتشخيصها واقتراح مايمكن اقتراحه من معالجات لمكافحة تأثيراتها، ووضع آليات مناسبة لتلافي تكرارها، ومن أجل تنشئة جيل قادر على التمييز بين الفساد والنزاهة الإنسانية لبناء مستقبل يفعم بالحياة والأمل وتوفير نظام اقتصادي متين يوف حياة حرة كريمة لابناء الاقليم.

ثالثاً: فرضية البحث:

تتركز الفرضية الرئيسية للبحث على الآتي:
 ((ان لديوان الرقابة المالية دوراً محدوداً في الكشف عن مظاهر الفساد الاداري والمالي ومعالجته في الأقليم)) وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى : لانتفاوت أوجه الفساد في أهميتها للتأثير على ظهور وأست شراء ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الأقليم.

الفرضية الفرعية الثانية : لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تدليل المشاكل التي يعاني منها الديوان وبين ظهور الفساد الإداري والمالي في الأقليم.

الفرضية الفرعية الثالثة : لاتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين توفير الدعم لديوان الرقابة المالية من قبل سلطة الأقليم وبين استتراء ظاهرة الفساد المالي والأداري.

رابعاً: اهمية البحث:

إن اهمية البحث تأتي من تفشي ظاهرة الفساد بشكل واسع في بلدان العالم بصورة عامة وبوجه الخصوص في العراق واقليم كردستان، إذ أصبحت من المصطلحات المعتاد سماعها في المجالس وقراءتها في الصحف ولآثارها وانعكاساتها السلبية على اقتصاد البلد والمجتمع بصورة عامة، وتتجسد أهميته في بيان دور ومسؤولية ديوان الرقابة المالية في منع إكتشاف هه ومعالجته ومنع حالات الفساد، من هنا جاءت فكرة هذا البحث.

المبحث الثاني: الفساد الاداري والمالي "مدخل تعريفي"

المحور الأول: مفهوم وأنواع الفساد.

أولاً: مفهوم الفساد:

لم تتفق معظم البحوث الاكاديمية على تعريف محدد للفساد ويعود ذلك لاختلاف المعايير التي استخدمت في صياغة التعريف ، فالفساد في اللغة يعني الخراب وخراب الشيء وتدميره و ممارسات غير مشروعة أو غير اخلاقية تكون خروجاً على القوانين والانظمة والتعليمات التي تحكم الحياة أو المجتمع وتؤدي تلك الاعمال إلى الاساءة الى المصلحة العامة وهي ضد الاصلاح ف ي المجتمع (الموسوي : ٢٠٠٥ : ٣٠)، وان الفساد ذاع انتشاره ليشمل كل ما يخالف القيم الصحية والبناء السليم في كافة المجالات ومختلف مناحي الحياة، فهو مصطلح له معانٍ عديدة ومتنوعة وكثيرة، كما ان له جوانب اقتصادية وسياسية وإدارية واجتماعية وثقافية وقانونية ونفسية تتداخل مع بعضها البعض(السيد : ٢٠٠٧ : ٦).

ان التعريف القانوني للفساد يأخذ بنظر الاعتبار فقط حالات الفساد التي يمكن التقاضي عليها في المحاكم فليس كل ما هو قانوني يكون بالضرورة أخلاقياً، فمن الناحية الاخلاقية ينظر الى الفساد بعده ردة فعل ينجم عنها تدني في اخلاق من يتعامل بالرشوة والابتزاز . كما وينظر الى

الفساد بأنه انحراف في سلوك القائم به ممن يشغلون مناصباً قيادية في السلطه بغية تحقيق مصالح ذاتيه (القيسي:٢٠٠٧: ٣٣).

وعرف الفساد في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" (Word Bank : 1997 :102)، أما صندوق النقد الدولي (IMF) عرفه بأنه (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد).

وهذا التعريف يركز على أسباب الفساد في السلطات العامة وإساءة استخدامها، ويستبعد إمكانية ظهوره في القطاع الخاص، ويتسق هذا التعريف مع معتقدات "جاري بيكر" الذي يقول "إذا الغينا الدولة الغينا الفساد".

إن التعريف السابق لم يعد كل حالات إساءة استخدام الوظيفة العامة فساداً، بل عدها جريمة وهي اكبر من الفساد وهذه الجريمة يجب أن ينال صاحبها العقاب المناسب، ويرى فينتش أن الفساد ليس هو الممارسة الوحيدة غير المقبولة اجتماعياً وغير القانونية، فهناك الكثير من الجرائم التي تتم من خلال تعمد عدم الالتزام بمبدأ التحفظ مثل اغتصاب حق غير مشروع أو ابتزاز الآخرين، ولكن نظراً لعدم حصول أحد الاطراف على ميزة أو منفعة فإن الوضع في هذه الحالة لا يعد فساداً حسب رأيه، ومن المهم التمييز بين الفساد والافعال غير القانونية الأخرى، لان العوامل والسياسات الخاصة بمناهضة الفساد عادة ماتكون مختلفة عن العوامل والسياسات المناهضة لانواع ونواحي الممارسات غير القانونية الأخرى (بيجوفينش : ٢٠٠٥ : 23-25).

ان تفشي الفساد في أي مجتمع يؤدي الى إضعاف القيم الاخلاقية والى تقويض سيادة القانون وعدم تحقيق العدالة بين المواطنين، الأمر الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي ويضعف أداء المؤسسات، مما ينعكس سلباً على الحياة السياسية بشكل عام والممارسات الديمقراطية بشكل خاص، كما ويؤدي الى تعطيل مسيرة التنمية الاقتصادية ويفقد الدعوة لإجراء الإصلاح الاقتصادي المنشود مصداقيتها (منظمة برلمانيون العرب ضد الفساد : ٢٠٠٩ : ٤٦).

مما سبق عرضه يمكننا القول : إن الفساد الاداري والمالي ظاهرة قديمة متجددة ، و إن ظهورها وانتشارها يرجع الى عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة ومحدودة، كما وإن غياب الشفافية في التنفيذ دوراً بارزاً في استشراف الظاهرة ، فضلاً عن جهل المواطن بالقوانين او خوفه من الملاحقة وكذلك انعدام حرية التعبير وغيرها من الاسباب ، كما نستطيع ان نضيف كل سلوك يهدد المصلحة العامة ويسيء الى استخدام الوظيفة العامة لغرض تحقيق مكاسب خاصة فساداً بغض النظر عن القائمين به.

ثانياً: الفساد الاداري والمالي:

يعرف الفساد بأنه " ظاهرة سلبية تنفشي داخل الأجهزة الإدارية وتأخذ أشكالاً عدة، وتؤثر في النظام الأخلاقي والقيمي السائد في المجتمع، وتقترب بمظاهر متع ددة ومتنوعة مثل الرشوة والوساطة، واعتماد علاقة القرابة والصدقة في التعينات وان هذه كلها تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها الأساسي أحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الإداري لتحقيق أهداف غير مشروعة فهدية أو جماعية" (الغزوي : ٢٠٠٨ : ٢٠).

وهو اما يكون فساداً ادارياً يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، أو ان يكون فساداً مالياً يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتلاعب والتهرب الضريبي وغير ذلك (الوائل : ٢٠٠٦ : ٣١). ويمكن القول بأن الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية ت عاني منها كافة المجتمعات، كما و أن للفساد الإداري مفهوماً واسعاً لا يمكن أن يحويه تعريفاً واحداً، وأن الفساد الإداري يؤدي بالنهاية إلى الفساد المالي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثالثاً: أنواع الفساد:

لقد صنف كل من (بيجو فيتش : ٢٠٠٥ : 24-٢٦) (الطالباني : ٢٠١١ : ٣٤) الفساد في انواع ثلاثة وهي:

النوع الاول: وهو الفساد الذي يحصل المواطن او الشخصية الاعتبارية من خلاله الحصول على حق من حقوقه القانونية / فاذا قدم شخص رشوة إلى موظف حكومي لاستخراج جواز سفر دون وجود عائق قانوني يمنع إصدار هذا الجواز، فهو يجسد هذا النوع من الفساد وهي رشوة المسؤولين لتخطي الصفوف وللحصول على خدمة قانونية من جميع الوجوه.

النوع الثاني: وهو الفساد الذي ينتهك القواعد القانونية / هذا النوع يؤدي الى التطبيق ال م تحيز لهذه القواعد وهو ما يطلق عليه الفساد الاداري وهو أكثر أنواع الفساد وضوحاً وأهم الآثار المباشرة لهذا النوع من الفساد هي عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل.

النوع الثالث: الفساد من حيث الحجم

الفساد الصغير: هو الفساد الذي يقوم به صغار الموظفين وسببه ناجم عن انحراف سلوك الموظف عن المسار الصحيح ، مثل طلب رشوة أو أبتزاز ل تسهيل عقد ، أو تمرير معلومات ذات قيمة لشركات لها تماس مع القطاع الخاص، وغيرها من القطاعات.

الفساد الكبير: والذي يطلق عليه "الاستيلاء على الدولة" وهو الفساد الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة من قواعد تراعي المصلحة العامة إلى قواعد وتعليمات تراعي مصالح المفسدين.

ويمكن القول بأن ظاهرة الفساد سواء كان اداريا بهدف استغلال الوظيفة للتربح غير المشروع أو كان فسادا اجتماعيا بهدف انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة لتحقيق مصالح خاصة أو كان فساداً اقتصادياً بهدف إساءة استعمال السلطة لتحقيق كسب خاص أو كان فساداً سياسياً بهدف إفساد الحكم والوصول الى السلطة بطريقة غير مشروعة أو كان فساداً قانونياً بهدف الانحراف عن الالتزام بالتشريعات والقوانين والانظمة واللوائح فان هذه الظاهرة تستدعي تكاتف الجميع لغرض محاربتها والحد من آثارها واتخاذ الاجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة والعمل على نشر وتعزيز مفهوم الشفافية بين الناس على كافة الأصعدة لما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع الدولي بصفة عامة والمجتمع الكردي على وجه الخصوص.

المحور الثاني: منافذ وأثار الفساد الاداري والمالي والجهود الدولية لمحاربتها**أولاً: منافذ وأوجه الفساد الإداري والمالي**

على الرغم من تعدد أشكال الفساد الإداري والمالي، إلا ان معظم هذه الاشكال هي أوجه لظاهرة واحدة تعبر عن ممارسات غير مشروعة خارجة عن القانون، كما و أنها اصبحت شائعة وبشكل كبير في الدوائر الحكومية، ويمكن أن تحدد منافذ هذا الفساد كالاتي:

١. المنفذ الاقتصادي:

المتمثل في السياسات الاقتصادية المرتجلة وسوء توزيع الثروات والموارد والى التفاوت الكبير بين رواتب أصحاب الدرجات العليا والعاملين في المستويات الدنيا مما يدفع ببعض الموظفين الى قيام بمخالفات قانونية والانحراف عن الأنظمة والأحكام المنصوص عليها (الكبيسي : ٢٠٠٠ : ٨٨).

٢. المنفذ الاجتماعي:

هو وصف مشين للسلوك غير السليم الناتج عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية، حتى إن علماء الاجتماع يحددون مفهوم الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في إنتهاك قواعد السلوك

الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة (عباس و عباس: ٢٠٠٨ : ٨)، ويتمثل في تأثير البيئة المحيطة بشكل مباشر على سلوك موظفي الحكومة والمواطنين معاً من خلال استجابة هؤلاء للعادات والتقاليد ودليل قيم المجتمع التقليدي والانتماءات العشائرية، والطائفية، والأسرية، والإقليمية (حنوش: ٢٠٠٥ : ٨)

٣. المنفذ الإداري والمؤسسي:

والمتمثل في اضطرار المواطنين إلى اتباع أساليب ملتوية لإجاز أعمالهم بسبب عجز أو تقصير الجهاز الإداري عن الإنجاز، والاغراق في اللامركزية أو العكس، مع غياب الرقابة التي ستقود إلى سوء استغلال السلطة، وتضخم الأجهزة والمؤسسات الحكومية الذي يرافقه اختيار قيادات إدارية غير مؤهلة وصلت للسلطة تقع ضمن (المحسوبية والمنسوبية) وهي غالباً ماتكون غير كفوءة أو مختصة في مجال عملها وهذا يؤدي الى بروز سلسلة الإدارة السلبية والقرارات الخاطئة وضعف الأنظمة الإدارية، وقصور سياسات الأجور عن توفير الحد الأدنى لمستلزمات العيش، وتراكم الثغرات في القوانين والأنظمة (الموسوي: ٢٠٠٩ : ٣).

٤. المنفذ السياسي:

ويتضمن جميع الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وسلب حقوق وحرية المواطن نين العامة (الوائلي: ٢٠٠٦ : ٥)، وما يعزز مشكلات الفساد في هذا المنفذ هو عدم نزاهة الإعلام الرسمي، فضلاً عن سيطرتها على الصحافة من خلال قوانين النشر والمطبوعات، كما وأن المساحة المتاحة لحرية التعبير، لم تكن بالقدر المناسب لتعزيز درجة الشفافية ومحاصرة الفساد، وذلك بالنظر لاحتمار الدولة لوسائل الإعلام إذ تستعين السلطة في التغطية على مظاهر الفساد بقنوات الإعلان الرسمية، وترصد لها الموازنات الهائلة وهي بالتالي تتولى أمر طمس الحقائق وصرف الانظار عن هموم المجتمع وفي مقدمتها مشكلات الفساد وبثثيراته (مسرة: ٢٠٠٤ : ١٢٧).

٥. المنفذ القضائي:

وذلك يستدعي القول ان المشكلة في نظام العدالة القضائية المطبق في كثير من الدول لا تتمثل بالضرورة في النقص بمواد العقوبات التي تتعلق بالفساد كنشاط قانوني رغم احتمال ذلك، أو وجود العقوبات الصارمة ضد الفاسدين والمفسدين، لكنها تتمثل في أن هذه المواد لا يتم تطبيقها بشكل ملائم أو انها تطبق بشكل انتقائي نتيجة لخضوع المؤسسة ال قضائية لضغوط المستويات السياسية، هذا وان غياب السلطة القضائية وعدم استقلاليتها أو عدم تمتعها بالحصانة الكافية يعني

شيوخ ثقافة الأفلات من العقاب وانعدام ثقة المواطنين بإمكانات السلطة وعدم إتاحة المجال أمام المواطن للتنظم أو عدم الإبلاغ عن حالات الفساد الوظيفي (الطالباني: ٢٠١١: ٥٤).

٦. المنفذ الأخلاقي:

يتمثل هذا المنفذ بمجمل الانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام باعمال مخرجة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو ان يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر الى اعتبارات الكفاءة والجدارة (الوائل: ٢٠٠٦: ٣١).

يتبين من خلال الشرح السابق ان ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والسياسية والقضائية والادارية، كما تشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية أو نظمها السياسي الى ان الفساد لا يرتبط بنظام سياسي معين أو دولة معينة، بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره، ويوجد بصور مختلفة ومتباينة في جميع النظم السياسية، فالفساد يعد ظاهرة دولية وعامل قلق للمجتمع الدولي.

وأن أشكال وأوجه الفساد الإداري والمالي تعددة كما جاءت في الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة (١٥) تحت عنوان (التجريم واناذ قانون الجرائم) وسنتناول هذه الجرائم على وفق ما جاءت به الاتفاقية السابقة والقوانين العراقية وكالاتي:-

اولاً: الرشوة في القطاعين العام والخاص:

تعرف الرشوة بأنها متاجرة الموظف بسلطته لعمل شيء أو امتناعه عن عمل يكون من اختصاص وظيفته وجريمة الرشوة تقتضي وجود شخص موظف يسمى المرششي والثاني يسمى بالراشي ولا تتم الرشوة إلا بحصول العرض من أحدهما والقبول من الآخر. إن الرشوة لها دور كبير في استثناء الفساد الاداري والمالي بل تعد الصورة الأوضح والأقوى للفساد الإداري والأكثر ضرراً في الجانب المالي وترهق الحياة اليومية للمواطن وتقرض عليه أعباء مادية ومعنوية تدهي وتعمق الفجوة بينه وبين الدولة.

تنص إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على صورتين للرشوة، أولهما الصورة التقليدية للرشوة عندما تقع من موظف عام وطني، وثانيهما الصورة المستخدمة للرشوة حين تقع من موظف عام أجنبي أو موظف في مؤسسة دولية عمومية (البشري: ٢٠٠٧: ٧٤) و (ابو شامة: ٢٠٠٧: ٤٢).

ثانياً: اختلاس الأموال العامة

وهي إحدى أهم جرائم الفساد بالنظر لآثار المالية السلبية الناجمة عنها إذ تمثل إهداراً لأموال وممتلكات الدولة التي هي ذات الوقت ملك المجتمع . كما تكمن خطورتها في أنها تشكل ضرباً من ضروب خيانة الأمانة للموظف التي أودعت إليه من حيث توليه الوظيفة وضرورة الحفاظ على الأموال والممتلكات التي يضع يده عليها بحكم هذه الوظيفة (طالباني: ٢٠١١: ٦٨).

وتتناول المشرع العراقي تحت عنوان الاختلاس في المواد ٣١٥-٣٢١ في قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل طائفة من الجرائم، وهي في مجموعها تمثل صوراً للاختلاس بواجبات الوظيفة، وهذه الجرائم هي:

- أ - جريمة اختلاس الموظف أو المكلف بخدمة عامة مالمّا وجد في حيازته.
- ب - استغلال الوظيفة للإستيلاء على مال مملوك للدولة أو لأحدى المؤسسات التي تساهم في رأسمالها، أو تسهيل ذلك للغير.
- ج - الإضرار بمصلحة الدولة للحصول على منفعة.
- د - انتفاع الموظف أو المكلف بخدمة عامة مباشرة أو بالواسطة من اشغال أو مقاولاً أو تعهدات له شأن في إعدادها أو إحالتها أو تنفيذها أو الإشراف عليها.
- هـ - نصت المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل على الآتي:- استخدام العمال في أشغال تتعلق بوظيفة ليحتجز لنفسه كل أو بعض ما يستحقه العمال الذين استخدمهم من أجور ونحوها أو استخدم عمالاً سخرة وأخذ أجورهم لنفسه، أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء أشخاص وهميين أو حقيقيين لم يقوموا بأي عمل في الأشغال المذكورة، واستولى على أجورهم لنفسه أو اعطائها هؤلاء الأشخاص مع احتسابها على الحكومة.

ثالثاً: الاتجار بالنفوذ

يتمثل جوهر النموذج القانوني لجريمة الاتجار بالنفوذ في قيام الموظف أو أي شخص آخر باستغلال نفوذه الفعلي أو المفترض للحصول من الإدارة أو من سلطة عامة تابعة للدولة على مزية غير مستحقة وذلك مقابل أي مزية لصالحه أو لصالح شخص آخر.

رابعاً: إساءة استغلال الوظائف

إن النموذج القانوني لهذه الجريمة يتسم بـ الأتساع وهو يواجه في الواقع الفروض الأخرى لانتفاع الموظف على نحو غير مشروع من أعمال وظيفته مخالفة لأحكام القانون سواء كان

الانتفاع لنفسه أو لغيره. ويتواءم التشريع العراقي مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما تنص عليه من جريمة إساءة استغلال الوظيفة وأن تفاوت المسمى الذي يطلق عليه . فقد عالجت المادة (٣١٦) عقوبات الأحكام الخاصة بالموظف أو المكلف بخدمة عامة الذي أستغل وظيفته فاستولى بغير حق على مال أو متاع أو ورقة مثبتة لحق، غير ذلك مملوك للدولة أو لأحدى المؤسسات أو الهيئات التي تساهم أدوله في رأسمالها بنصيب ما أو سهل لغيره أو كان المال مملوك للغير (الأعظمي: ٢٠٠٢: ٢١٦) .

خامساً: غسل الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد

هو إيداع أو توظيف الأموال المستمدة من أنشطة غير مشروعة في أصول مالية تبدو لوكانت مستمدة من مصادر مشروعة، وهكذا يطلق على التحريك المادي للمال وتحويله وإيداعه في البنوك الاجنبية تحت حسابات رقمية أو تحت حسابات بأسماء وهمية، وكذلك تحويله من وعاء الاتجار بالمخدرات أو غيرها من السلع والخدمات غير المشروعة وتوظيفه واستثماره في مشروعات لتنمية أو لإخفاء الأنشطة غير المشروعة المستمدة منها لإظهاره بمظهر أصول منظمات العمل المشروعة.

يعد غسل الأموال المتحصلة من جرائم الفساد أهم وأخطر صور الفساد قاطبة وذلك لسببين أوليهما أن جرائم الفساد هي بالأساس جرائم مالية يمثل النفع المادي فيها الباعث الحقيقي على ارتكابها، وبالتالي فلن تأمين هذا النفع المادي يتطلب من الجاني الإسراع باستخدام الحيل ووسائل التمويه التي تمكنه من إخفاء مصدر مشروع على الأموال المتحصلة من جرائم الفساد التي ارتكبتها. وثانيهما إن غسل عائدات الفساد مثل غسل أو تبييض عائدات أي جريمة أخرى لا تعد فقط جريمة مالية بل هي أيضاً وعلى وجه الخصوص إحدى جرائم عرقلة سير العدالة لأن وسائل غسل الأموال تزيد من صعوبة كشف الجريمة وتتبع عائداتها المباشرة (بابكر الشيخ : ٢٠٠٣: ٢٧).

سادساً: جريمة التوسط أو التوصية أو الرجاء:

تعد هذه الجريمة من أكثر الصور المتداولة في الحياة اليومية للأفراد ويؤدي هذا النشاط إلى ترسيخ الفساد الإداري في أنشطة الدولة كافة، لأنه سوف يؤدي إلى سرقة حقوق الآخرين والإعتداء على المال العام وقيم المجتمع، جريمة التوسط أو التوصية أو الرجاء ورد ذكرها في نص المادة (٣٣٠) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل، وبالنص التالي " يعاقب

بالحبس كل موظف أو مكلف بخدمة عامة امتنع بغير حق عن أداء عمل من أعمال وظيفته أو اخل عمداً بواجب من واجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة أو لأي سبب آخر غير مشروع أن تعريف هذه الجريمة يتفرع إلى ثلاثة فروع لتعلقها بمفردات التوسط والرجاء والتوصية وكالاتي (الموسوي: ٢٠٠٩: ٤):

أ - **الرجاء:** هو الفعل الذي يصدر من صاحب الحاجة مباشرة ويدعو بها الموظف أو يستعطفه من أجل قضاء حاجته.

ب - **التوصية:** كل ما يصدر من شخص ذو نفوذ أو ذو سلطة أو مقام يطلب من الموظف قضاء الأمر المطلوب لصاحب الحاجة.

ج - **التوسط:** التوسط أو الوساطة كلمة يقصد بها الفعل الصادر من الغير لمصلحة صاحب الحاجة للتوسط لدى الموظف العام (عباس و عباس : ٢٠٠٨ : ١٣).

ثانياً: آثار الفساد الإداري والمالي:

بما أن الفساد هو عقد غير قانوني ومن ثم فإن التكلفة الناتجة عن إجراء الترتيبات اللازمة له تتميز بالضخامة، كما أن تكاليف عملية الفساد هي تكاليف حقيقية وطبقاً لبعض التقديرات كما تناولت المواد ٢٩٧ و ٢٣٣ و ٢٣٤ من القانون أعلاه هذه الجريمة، فإن كبار المديرين في الدول التي ينتشر فيها الفساد يقضون نحو ٢٠% من وقت العمل في التفاوض على الفساد وتنفيذ عقوده، وهذا الوقت هو جزء من تكاليف عملية الفساد وهو يمثل جانباً من تكاليف الفرص الضائعة، فهو هدر للعمالة ذات المهارات المرتفعة التي كان من الممكن توجيهها لفرص اقتصادية أفضل للمجتمع.

ولاشك أن تراجع الإيرادات الحكومية نتيجة للفساد الإداري والمالي له آثار غير مباشرة في الأداء الاقتصادي، فالانخفاض في الإيرادات يعني تقليل الحكومة لنفقاتها التنموية مثل بناء مشروعات البنية الأساسية، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، وهذا كله يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي، كما ان انخفاض الإيرادات الحكومية يجعل الدولة تلجأ إلى وسائل أخرى لتغطية نفقاتها مثل زيادة عرض النقود وما تعنيه من زيادة في مستوى العام للأسعار والاقتراض المحلي، وما ينتج عنه من منافسة القطاع الخاص وتحجيم دوره التنموي والاقتراض الخارجي وما يتمخض عنه من تبعية وفقدان استقلالية القرار (Tanzi&Davoodi: 2000:7).

فضلاً عن ذلك فإن الفساد يدفع ذوي المواهب والكفاءات العلمية العالية الى التورط في ممارسة أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم مما ينعكس ذلك سلباً على النمو الاقتصادي للمجتمع (اليوسف: ٢٠٠٢: ٢٦٨) .

وأخيراً فإن سوء التوزيع للدخول بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول النامية يساعد بشكل كبير على بروز ظاهرة الفساد الى الحد الذي تحدث فيه فوضى إجتماعية ناشئة عن الإحساس بعدم العدالة والانحلال في الوضع الاقتصادي والمعاشي والفوارق الطبقيّة الكبيرة والتي تؤدي بدورها الى انعكاسات نفسية تلقي بظلالها على المجتمع عموماً.

يستنتج من خلال الشرح السابق بأن ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، لذلك تتعدد أسباب نشوئها ومن هذه الاسباب عدم اتساق الانظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة، وللفساد آثار سلبية متعددة أهمها التأثير السلبي على عملية التنمية .

ثالثاً: الجهود الدولية لمحاربة الفساد

لم تعد ظاهرة الفساد ظاهرة محلية، وهناك إجماع دولي على أن محاربة الفساد ينبغي أن لا يتم من خلال جهود قطرية، لان تفشي الظاهرة وخطورة الآثار المترتبة عليها يتطلب جهداً دولياً وإقليمياً لمحاصرتها والحد من آثارها الضارة على الفرد والمجتمع، وقد شهدت الفترة الماضية جهوداً مكثفة لإصدار العديد من الاتفاقيات في هذا الصدد، ففي خلال الفترة ١٩٩٥ الى ٢٠٠٥ تم اصدار ما يقارب من ٢٥ اتفاقية أو قرارات أو موائيق على المستويات الدولية والإقليمية تتعلق بمحاربة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية و الإدارة السليمة والحكم الصالح، وأهم هذه الاتفاقيات هي إتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وإتفاقية الدول الامريكية لمكافحة الفساد سنة ١٩٩٦، وأتفاقية الاتحاد الاوروبي لمكافحة الفساد سنة ١٩٩٧ ، وأتفاقية الاتحاد ا لأفريقي سنة ٢٠٠٣، وأتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سنة ٢٠٠٣ وغيرها من الاتفاقيات.

وتجمع هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية على الاضرار البالغة للفساد، كما تجمع كل هذه الاتفاقيات وبدرجات متفاوتة على أهمية النكاتف لتطبيق المبادئ والأسس الرئيسية لمحاربة الفساد، وأهمية ذلك على حماية المجتمعات وا لأفراد من أضراره (منظمة برلمانيون العرب ضد الفساد : ٢٠٠٩ :٤٩).

وقد ظهرت العديد من المنظمات الدولية التي تسعى الى محاربة الفساد وأثاره على المستوى العالمي ومن هذه المنظمات منظمة الشفافية الدولية التي انشأت سنة ١٩٩٣ ، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد التي تأسست سنة ٢٠٠٣ وغيرها (مصلح : ٢٠٠٧ : ٨٧).

المبحث الثالث

الجانب الميداني: دور ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان في مكافحة الفساد

الاداري والمالي

أولاً: نبذة تعريفية عن ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان

لقد أنشئ ديوان الرقابة المالية ب موجب قرار ٢١٢ في ١٩٩٩/٧/٢٩ ويتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والاداري للقيام ب جميع التصرفات القانونية المقتضاة لتحقيق مهامه ويمثله رئيسه أو من يخوله ، ويعمل للتأكد من كفاءة النظام المالي في الجهات التابعة للحكومة لضمان حسن استخدام المال العام وتحسين أداء الخدمات الحكومية، من خلال الرقابة على جميع الاموال العامة وعلى كل جهة لها صلة بالمال العام ويعمل على دراسة ومراجعة مختلف القوانين واللوائح والأنظمة المالية والحسابية وأسلوب سير العمليات المالية للتحقق من مدى ملائمتها وتحديد أوجه النقص والقصور فيها واقتراح الوسائل التي تشملها الرقابة الى أقصى مستوى من السلامة والكفاءة والدقة.

وتتلخص مهام ديوان الرقابة المالية في رقابة وتدقيق حسابات الجهات الخاضعة للرقابة المالية للتحقق من سلامة تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات المالية على أن يشمل ذلك:

- أ- فحص وتدقيق معاملات الانفاق العام وفق القوانين وتقويم مردوداتها.
- ب- فحص وتدقيق الموارد العامة والتأكد من جبايتها وفق القوانين.
- ج- إبداء الرأي في القوائم والبيانات والتقارير المتعلقة بنتائج الأعمال وحقائق المركز المالي للجهات الخاضعة للرقابة.
- د- للديوان وبموافقة رئيس مجلس الوزراء إجراء الرقابة السابقة على بعض أنواع الصرف في أية جهة خاضعة للرقابة.
- هـ- تقديم العون الفني في المجالات المحاسبية والرقابية وكل ما يتعلق بها من أمور إدارية وتنظيمية.
- و- المساهمة في وضع وتطوير القواعد والأصول والمعايير المحاسبية والرقابية وإصدار التعليمات الخاصة بها.

ويقدم ديوان الرقابة المالية تقريراً سنوياً لرئاسة الإقليم ورئاسة البرلمان ومجلس الوزراء يضمه الآراء والملاحظات المتعلقة بالأوضاع المالية والإدارية والاقتصادية في مجال الرقابة المالية ويتضمن التقرير الآراء والملاحظات الخاصة بكل وزارة على حدة. ويتبع ديوان الرقابة المالية في رقابته أسلوب العينات واسلوب التدقيق الكامل، ويستهدف من ذلك الوقوف على صحة المستندات المؤيدة للمعلومات المالية وكشف التزوير والاختلاس والتلاعب وسلامة السجلات المختلفة، ومدى التقيد بالأحكام واللوائح المالية والمبادئ المحاسبية وكذلك صحة تصوير الحسابات الختامية للدولة. وكما يباشر ديوان الرقابة المالية على الأعمال المالية والحسابية الحكومية بمختلف أنواعها (لاحقة، مرافقة، سابقة) كما يقوم بالرقابة القانونية والحسابية والمتقطعة والدورية والتفصيلية والعيينات والرقابة الشاملة.

وتستهدف الرقابة دقة العمليات الحسابية وكشف ما يكون فيها من أخطاء ومخالفات، وصحة المستندات المؤيدة للمعاملات المالية، وكشف التزوير والاختلاس والتلاعب وسلامة السجلات المستخدمة على اختلاف أنواعها والقيود المحاسبية، ومدى الالتزام والتقيد بأحكام اللوائح المالية والمبادئ المحاسبية، ومدى صحة التقارير المالية الدورية وكذلك تصوير الحسابات الختامية للدولة ومدى تمثيلها كنتائج تنفيذ الموازنات والمركز المالي للدولة (قانون ديوان الرقابة المالية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٨).

وتتحدد علاقة الرقابة المالية بالسلطة التشريعية من خلال سن القوانين المالية ومراقبة تنفيذها، ومساعدة الوحدات الإدارية، ومناقشة تقرير ديوان الرقابة، كما تتولى اللجنة المالية في البرلمان مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية وإبداء الملاحظات عليه، فضلاً عن أن ديوان الرقابة له تأثير غير مباشر على الحكومة أثناء ممارسة البرلمان للرقابة البرلمانية على الأموال العامة، والذي قد تترتب عليه مطالبة الحكومة بتصويب الأوضاع الخاطئة التي يكشف عنها تقرير الديوان، لكن بسبب الأوضاع الراهنة ووجود إدارتين وسيطرة الحزبين الحاكمين في الإقليم وتوزيع مدن ومناطق الإقليم بينهم لغاية صدور قرار بتوحيد ديواني السليمانية واربيل في عام ٢٠٠٨ ولكن لم يتم توحيدهما بشكل فعلي لحد الآن.

وبالنسبة لديوان الرقابة المالية في السليمانية ومن خلال الاطلاع على أعمال مديرية المتابعة ومديرية المخالفات المالية فقد تبين قيام الديوان بالتحقيق في كثير من المخالفات المالية خلال الاعوام ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٩ والتي تتعلق باساءة استخدام المال العام، وبلغت المخالفات المالية التي

تحولت إلى اكثر من (٤٥) قضية من مختلف المستويات واصحاب المناصب الادارية، فيما بلغت المبالغ المالية التي طالب باعادتها ما يزيد عن (١٢) مليار دينار.

ثانياً: تحليل نتائج الاستبيان

أجريت الدراسة الميدانية في مدي نة السليمانية إذ تمثلت عينة الدراسة بعدد من موظفي الوحدات الحكومية وموظفي ديوان الرقابة المالية تم توزيع (٢٥٣) إستمارة بواقع (٦٣) إستمارة على موظفي الديوان، (١٨٢) إستمارة على موظفي الوحدات الحكومية. تم إعادة (٢٤٥) إستمارة منها أي ما نسبته ٩٧% ، تم بعد ذلك تحليل نتائج الإستبيان على ضوء أجوبة الشريحتين المستهدفتين من خلال استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لأختبار دور ديوان الرقابة المالية في مكافحة ظاهرة الفساد الاداري والمالي في الإقليم، وقبل التعرف على اتجاهات إجاباتهم لابد من توصيف العينة المختارة .

أولاً: توصيف العينة المختارة:

تضمنت الإستبانة مجموعة من المعلومات العامة للأشخاص المستجوبين منهم والجدول (١) يبين المؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة للعينة المختارة .

جدول (١)

توصيف العينة المختارة

النسبة	التكرارات	المؤهل العلمي
65.306	١٦٠	بكالوريوس
١.٢٢٥	٣	دبلوم عالي
١.٢٢٥	٣	ماجستير
٠.816	٢	دكتوراه
31.428	٧٧	أخرى*
%١٠٠	٢٤٥	المجموع
النسبة	التكرارات	التخصص العلمي
٥٦.٣٢٧	١٣٨	محاسبة
٨.١٦٣	٢٠	مالية ومصرفية
٦.٩٣٨	١٧	أدارة اعمال
٤.٠٨٢	١٠	اقتصاد
٢٤.٤٩٠	٦٠	أخرى**
%١٠٠	٢٤٥	المجموع

النسبة	التكرارات	سنوات الخبرة
١٢.٢٤٥	٣٠	أقل من ٥ سنوات
١٧.٩٥٩	٤٤	من ٥ - ١٠ سنة
٢٤.٨٩٨	٦١	من ١٠ - ١٥ سنة
٤٤.٨٩٨	١١٠	أكثر من ١٥ سنة
%١٠٠	٢٤٥	المجموع

المصدر: من أعداد الباحثين بالأعتماد على الأستبانة .

يلاحظ من الجدول أعلاه إن نسبة 65.306% من العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، وان أكثر التخصصات تكراراً هو تخصص المحاسبة إذ يشكل نسبة ٥٦.٣٢٧% من إجمالي أفراد عينة البحث، كما إن أغلبية العينة لديهم خبرة تتجاوز ١٥ سنة ولذلك يمكن القول بأن العينة على درجة من الوعي والإدراك الذي يمكن الباحثين باعتماد اجاباتهم.

ثانياً: توصيف أسئلة الإستبانة:

وتناولت الإستبانة المستخدمة في البحث ثلاثة محاور وتم التوصل الى النتائج الآتية:
 المحور الأول: ان استشرء أوجه الفساد الإداري والمالي في دوائر الإقليم يدل على ضعف دور ديهان الرقابة المالية في الحد من أثار ذلك الفساد على إقتصاد الإقليم،
 والجدول (٢) يبين أنواع مظاهر الفساد.

جدول (٢)

أنواع أوجه الفساد الإداري والمالي المنتشرة في الإقليم

X1	يتأثر عمل الدوائر سلباً نتيجة لتفشي المحسوبية والمنسوبية والمحابة
X2	تعد الرشوة إحدى مظاهر الفساد الاداري والمالي
X3	تنجز معاملات المواطنين بعد ابتزازهم
X4	من الامور الشائعة لدى الموظفين وغيرهم ان نهب المال العام لايعد من الأمور السلبية
X5	غالباً ما يلجأ الموظف الى التزوير لتحقيق مكاسب شخصية
X6	يسعى البعض الى تجاوز الأنظمة والتعليمات عند إنجاز معاملات الرسمية
X7	ينباطئ الموظفون في إنجاز معاملات المواطنين سعياً وراء تحقيق مكاسب شخصية

واشتمل هذا المحور على (٧) فقرات، أخذت أرقام المتغيرات من (X1 - X7) ويبين الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أساس الرتبة لأنواع الفساد الإداري والمالي

المنتشرة في الإقليم، ويظهر مقياس التشتت المأخوذ من حجم عينة (N=245) والذي يشير الى أنه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري بدلالة قيمة المتوسط الحسابي لها كلما أدى ذلك الى أضعاف قدرة هذا المتغير في تفسير الفرضيات والأختلافات داخل المحور شريطة أن يكون هذا المتغير مستقل عن بقية المتغيرات داخل القسم:

* شهادة البلمو الفني فما دون

** تخصصات غير مذكورة أعلاه

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المقاسة على أساس الرتبة لظاهرة الفساد

المنتشرة في الإقليم

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
X1	٣.١٣	١.٣١	٢٤٥
X2	٣.٩٦	١.٢٧	٢٤٥
X3	٣.٨٢	١.١٦	٢٤٥
X4	٣.٨٢	١.٢٥	٢٤٥
X5	٣.٨٥	١.٢٨	٢٤٥
X6	٣.٢٢	١.٣٥	٢٤٥
X7	٣.٦٣	١.٢٣	٢٤٥

المصدر: من أعداد الباحثين بالأعتماد على الأستبانة.

وبقصد عرض ارتباطات المتغيرات مع بعضها البعض ولبيان الفرز النظري للمتغيرات المرتبطة بقوة مع بعضها البعض عن بقية المتغيرات التي لها ارتباط ضعيف، تم الاعتقاد على مصفوفة الارتباطات البسيطة لبيان إمكانية اختيار مجموعة محددة من المتغيرات داخل المحور ذات الطبيعة المستقلة، وهذا يتم بمراقبة قيمة الارتباطات لتصغير عدد المتغيرات من (٧) الى أقل مايمكن، وذلك باختيار المتغيرات ذات الارتباطات صغيرة القيمة والتي تعطي في النهاية متغيرات مستقلة لتحديد المركبات والمتغيرات الأساسية في تحليل المتغيرات للمحور قيد الدراسة واستبعاد المتغيرات ذات الارتباطات القوية التي تؤدي الى تشوية النتائج وظهور مشاكل تحليلية مثل التعدد الخطي داخل المتغيرات (العوامل) والتي بدورها لاتعطي معياراً مناسباً لتحديد نسبة مشاركة هذا

المتغير في تحليل المحور، هذا فضلاً عن أن قوة الارتباط بين المتغيرات المهملة تعطي مؤشراً بأنه فيما لو تركت هذه المتغيرات في تحليل المحور فأن التحليل سوف لن يتأثر وذلك بسبب صغر نسبة مشاركة هذه المتغيرات المتروكة في التحليل وان مصفوفة معاملات الارتباطات البسيطة بين كل متغير من متغيرات الفساد الاداري والمالي من (X_7-X_1) سوف يتم حسابها باستخدام معامل ارتباط الرتب لسبيرمان (Spearman Rank Correlation).

وبقصد التأكد من درجة موثوقية تحليل المتغيرات لكي نعتمد على نتائج التحليل، تم استخدام اختبار (Bartlett's) لكل المكونات الفرعية للمحور، وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٤)

نتائج اختبار بارتلنت لأوجه الفساد الاداري والمالي

٠.٨٤٢	مقياس الملائمة لبارتلنت	
١٣٦.٦١٠	قيمة مربع كاي التقريبية	حساب الملائمة لبارتلنت
٩	درجة الحرية	
٠.٠٠٠٠	معيان الخطأ	

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

ويلاحظ من خلال الجدول السابق بأن قيمة X^2 المحسوبة هي (١٣٦.٦١٠)، وعند مقارنتها مع X^2 الجدولية وهي (١٦.٩٢) بدرجة حرية (٩)، يظهر ان قيمة X^2 المحسوبة هي اكبر من قيمتها الجدولية لذلك يتم رفض فرضية العدم وهي ((لاتتفاوت المتغيرات في تأثيرها على أوجه الفساد الاداري والمالي)) وتقبل الفرضية البديلة وهي ان المتغيرات المعتمدة في تحليل أوجه الفساد الاداري والمالي ذات أهمية نسبية مختلفة بعضها عن البعض، إذ ان هنالك متغيرات ذات أهمية نسبية كبيرة والتي تشكل في النهاية المركبات الاساسية أما المتغيرات ذات الاهمية النسبية الصغيرة فلنفسها لا تشكل أهمية في تفسير فقرة وتستبعد من التحليل، علما بان المتغيرات التي تشكل المركبات الاساسية هي تلك التي لها جذور مميزة أكبر من (١).

وبالذهاب الى الجدول (٤) والذي يمثل مرحلة استخلاص المتغيرات الاساسية أو المتغيرات الاساسية في تحليل كل محور سيتم البدء بأستخراج القيم النهائية المميزة للمتغيرات ويتم استخراجها بالترتيب من المتغير ذو أكبر قيمة مميزة كما في العمود (١-٢) في جدول (٥) ثم يتم تحديد الأهمية النسبية لكل متغير بموجب هذه القيم المميزة وهذه تسمى بنسبة التباين للمتغيرات المدرجة في العمود (٢-٢) وإن المتغير ذو القيمة الأكبر المميزة يقابل أكبر نسبة تباين، وإن المتغير الاول

ذو القيمة المميزة (٣.٠٦١) ونسبة (٦١.٢٢٥%) هي تمثل نسبة المساهمة للعامل الأول في تفسير هذا المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات.

أما العمود (٣) في الجدول (٥) فيحتوي على ثلاثة أعمدة وهي ١-٣، ٢-٣، ٣-٣، فإن هذا العمود اجمالاً يمثل تدوير القيم الأولية أو ايجاد القيم المثلى لكل من القيم المميزة ثم الأهمية النسبية وكذلك الأهمية النسبية التراكمية المثلى، علماً بأن المكونات الرئيسية التي ظهرت في التحليل بموجب القيم المميزة هي مكونات مستقلة، مما يعطي التأثير المستقل على التحليل لهذا المتغير، كما ان بالأماكن تجميع تراكم التباينات والاختلافات للأهمية النسبية للمتغيرات والمكونات الرئيسية لبيان التأثير التجميعي لهذه المتغيرات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (٥)

ملخص نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأوجه الفساد الاداري والمالي في الاقليم

المتغيرات	العمود (٢) القيم الأولية للقيم المميزة		العمود (٣) تدوير قيم التباينات المثلى			
	٢-١ القيم المميزة لكل متغير	٢-٢ نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الأولية لكل متغير	٣-٢ نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للاختلافات أو التباينات للمتغيرات	١-٣ القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير	٢-٣ التدوير للتباينات للمتغيرات بشكل أحادي	٣-٣ التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة واحدة تلو الأخرى
X1	٢.٠٤٩	٢٠.٤٨٧	٢٠.٤٨٧	٢.٠٤٩	٢٠.٤٨٧	٢٠.٤٨٧
X2	١.٩١٠	١٩.١٠٤	٣٩.٥٩١	١.٩١٠	١٩.١٠٤	٣٩.٥٩١
X3	١.٢٢٦	١٢.٢٦٤	٥١.٨٥٥	١.٢٢٦	١٢.٢٦٤	٥١.٨٥٥
X4	١.١٤٧	١١.٤٧٤	٦٣.٣٢٩	١.١٤٧	١١.٤٧٤	٦٣.٣٢٩
X5	0.660	9.436	88.925	-	-	-
X6	0.397	5.668	94.593	-	-	-
X7	0.142	2.031	100.000	-	-	-

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

يلاحظ أن المتغيرات ($x_1 - x_2 - x_3 - x_4$) هي المتغيرات المستقلة والتي تفسر بأهمية نسبية متراكمة قدرها (٦٣.٣٢٩ %) من التباين الكلي ، أما ما تبقى من المتغيرات وهي (X5-X6-X7) فتهمل لأنها ليست بذات أهمية نسبية في تفسير التباينات والاختلافات لذلك القسم ، وبذلك يرى غالبية أفراد العينة أن أكثر أنواع الفساد المنتشرة في إقليم كردستان هي المحسوبية والمنسوبية والمحاباة وتوزيع المهام والمسؤوليات والمهام الحيوية داخل الحكومة والوزارات على الأصدقاء والمقربين والحزبيين دون ان يكونوا مستحقين لها هي أكثر أنواع صور الفساد المنتشرة في الإقليم والذي بدوره تؤدي الى بروز ظاهرة تولى المسؤولية لقيادات ضعيفة وغير كفوءة وغير متخصصة في مجال عملها هذا يؤدي الى الادارة السلبية والقرارات غير الرشيدة وإن هذا المتغير يفسر نسبة (٢٠.٤٨٧ %) من التباين الكلي ، ومن ثم تليها الرشوة بنسبة (١٩.١٠٤ %) من التباين الكلي وأبتزاز المواطنين بعدها تنجز المعاملات بنسبة (١٢.٢٦٤ %) ، ونهب المال العام (١١.٤٧٤ %)

المحور الثاني: تواجه ديوان الرقابة المالية العديد من المعوقات تجعل أضطلاعه بدوره في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي محدوداً كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (٦)

أسباب تعذر أضطلاع ديوان الرقابة المالية بدوره المفترض في الإقليم

X8	غياب الارادة السياسية العليا في مكافحة الفساد .
X9	أن ممارسة كبار المسؤولين من السياسيين وموظفي الأنشطة التجارية والأعمال الحرة يحد من دور ديوان الرقابة المالية في مواجهة الفساد .
X10	عدم وجود ثقافة لدى كبار موظفي الإقليم والسياسيين بأهمية ديوان الرقابة المالية وهذا يقلل من مساندتهم له في أخذ دوره في مكافحة الفساد .
X11	يعد التسبب والإنفلات في العمل الوظيفي من المشاكل التي تواجه عمل الديوان .
X12	ان عدم تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية يفسح المجال لظهور حالات فساد .
X13	ترجع اسباب ضعف دور ديوان الرقابة في مواجهة الفساد الى عدم أستقلاليته .
X14	عدم وجود دعم بكل أنواعه للعاملين في ديوان الرقابة المالية في الإقليم يحد من اضطلاعهم بمهام عمله كما ينبغي .

المصدر: من إعداد الباحثين بالأعتماد على الإستبانة.

وبعدما تم تحديد متغيرات المحور من (X8 - X14) وتم إيجاد الوسط الحسابي والانحراف

المعياري لكل المتغيرات المتعلقة بالمحور الثاني ظهرت النتائج حسب الجدول الآتي:

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المقاسة على أساس الرتبة لمحور أسباب تعذر أضطلاع ديوان الرقابة المالية بدورها المفترض في الإقليم

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
X8	٤.٥٢٠	٠.٧٩٣	٢٤٥
X9	٤.٥٢٠	٠.٧٠٥	٢٤٥
X10	٤.٥٢٠	٠.٦٨٢	٢٤٥
X11	٤.٣٥٣	٠.٨٣٠	٢٤٥
X12	٤.٤٩٥	٠.٨٦٢	٢٤٥
X13	٤.٣١٥	٠.٩٦٨	٢٤٥
X14	٤.٢٥	٠.٩٨٥	٢٤٥

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.
أما بالنسبة لنتائج اختبار بارنلت للمحور الثاني فقد ظهرت كالآتي:

جدول (٨)

نتائج اختبار بارنلت أسباب تعذر أضطلاع ديوان الرقابة المالية بدورها المفترض في الإقليم

مقياس الملائمة لاحتماب بارنلت	
٠.٧٧٤	حساب الملائمة لبارنلت
٢٢٤.٧٦٩	قيمة مربع كاي التقريبية
٢١	درجة الحرية
٠.٠٠٠٠	معيان الخطأ

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان قيمة X^2 المحسوبة هي ٢٢٤.٧٦٩، وعند مقارنتها مع X^2 الجدولية بدرجة حرية (df=21)، يظهر انها أكبر من قيمتها الجدولية (٣٢.٦٧١) لذلك فان نتيجة الاختبار هي رفض فر ضية العدم وتقبل الفرضية البديلة ، وهناك اختلاف في تأثير المتغيرات الداخلة في تحليل المحور، ويوضح الجدول (٩) القيم النهائية المميزة للمتغيرات ونسبة المساهمة للمتغيرات المميزة في تفسير المحور بشكل مستقل عن باقي المتغيرات وبالشكل الآتي:

جدول (٩)

ملخص نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأسباب تعذر اضطلاع ديوان الرقابة المالية بدوره المفترض في الإقليم

المتغيرات	العمود (٢)			العمود (٣)		
	القيم الأولية للقيم المميزة	القيم المميزة	التدوير قيم التباينات المثلى	القيم المميزة	التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة واحدة تلو الأخرى	التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بشكل أحادي
القيم المميزة لكل متغير	٢-١	٢-٢	٣-٢	١-٣	٢-٣	٣-٣
نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الأولية لكل متغير	نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الأولية لكل متغير	نسبة تفسير المتراكم أو التجميعي للاختلافات أو التباينات للمتغيرات	نسبة ١ لتفسير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات	القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير	التدوير للمتغيرات	التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة واحدة تلو الأخرى
X8	3.570	50.999	50.999	3.567	50.957	50.957
X9	1.031	14.724	65.722	1.034	14.766	65.722
X10	.964	13.767	79.490	-	-	-
X11	.660	9.436	88.925	-	-	-
X12	.397	5.668	94.593	-	-	-
X13	.236	3.376	97.969	-	-	-
X14	.142	2.031	100.000	-	-	-

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

يلاحظ بأن المتغيرين (X8- X9) هما المغيران المستقلان اللذان يفسران أسباب تعذر اضطلاع ديوان الرقابة المالية بدورها المفترض في الإقليم بأهمية نسبية متراكمة نسبتها 65.722% أما المتغيرات من (X10- X14) فتهمل لأنها ليست بذات أهمية نسبية في تفسير التباينات والاختلافات لذلك القسم، وعليه فإن العامل الأول هو غياب الإرادة السياسية العليا في مكافحة الفساد، وهذا يدل على سوء استغلال السلطة وتسخيرها لمصالح فردية خاصة وعدم بذل محاولة جدية من قبل الجهات السياسية المسيطرة على السلطة الادارية في مكافحة الفساد الاداري والمالي وتأخذ نسبة (50.999%) في تفسير التباين الكلي، والعامل الثاني الذي يفسر نسبة (14.724%) من التباين الكلي هي مزاوله شاغلي المناصب العليا في جهاز الإقليم في وقت واحد للنشاطات التجارية والأعمال الحرة ما يؤثر سلباً على نزاهة الموقع الرسمي، أما الاسباب الأخرى المتعلقة بذلك المحور لم تؤخذ بنظر الاعتبار.

المحور الثالث / يمكن أن يكون لديوان الرقابة المالية دوراً فاعلاً في الحد من تأثير الفساد الإداري والمالي وذلك من خلال الآتي:

جدول (١٠)

تفعيل دور ديوان الرقابة المالية للحد من تأثير الفساد في الأقليم

X15	تقديم كبار موظفي الدولة لأقرارات عن نهمهم المالية قبل تكليفهم بالمناصب وأطلاع الديوان عليها يساهم في الحد من الفساد الإداري والمالي
X16	عدم السماح لكبار السياسيين ولا لدويهم حتى الدرجة الرابعة من مزاوله الأنشطة التجارية والأعمال الحرة ذات الصلة بدوائر ا لدولة ، علناً او من الباطن يساهم في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري .
X17	إن الإفصاح والشفافية في عرض تقارير ديوان الرقابة المالية له دور في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .
X18	تتحقق استقلالية الديوان عندما يرتبط ببرلمان الأقليم ، وان يمنح من قبله بصلاحيات مكتوبة بموجب تشريع واضح يطلع عليه كل العاملين في دوائر الأقليم .
X19	فسح المجال لديوان الرقابة المالية بفضح الفساد والمفسدين يساهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .
X20	إن تفعيل دور دائرة النزاهة يساند ديوان الرقابة المالية في إداءه لمهام عمله ويحد من الفساد الإداري والمالي .
X21	إن مساندة منظمات المجتمع المدني من خلال تنظيم عملها لديوان الرقابة المالية يعزز من دور الأخير في مواجهة الفساد والتقليل من أثاره.
X22	استغلال دوائر النزاهة ومنظمات المجتمع المدني و ديوان الرقابة المالية لوسائل الإعلام في إشاعة ثقافة حماية المال العام يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري .
X23	إن قيام ديوان الرقابة المالية في تقويم اداء دوائر الدولة يساهم في تطوير أداء تلك الدوائر .
X24	تطوير كفاءة وقدرات العاملين في ديوان الرقابة المالية من خلال زجهم في دورات تخصصية يحسن من ادائهم ويفعل دورهم في تشخيص ومعالجة الفساد .
X25	يساهم تحسين الوضع المعاشي للعاملين في ديوان الرقابة المالية من خلال تحسين دخولهم لتحسين أدائهم والحد من الفساد الإداري والمالي في دوائر الإقليم.
X26	إن أشاعة ثقافة رفض ظاهرة الفساد بعدها وباءاً أجمعياً على الجميع مكافحته وأدانة من يمارسه سواء من قبل أعضة الجوامع او الندوات التي تعقد في المدارس والمعاهد والجامعات او من خلال نشر الاعلانات التي تدين هذا السلوك في دوائر الأقليم تساهم في الحد من الفساد وتساند ديوان الرقابة المالية في ادائه لعمله.

المصدر: من أعداد الباحثين بالأعتماد على الأستبانة.

وبعدما تم تحديد متغيراتها من (X15 - X26)، لابد من إيجاد الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل المتغيرات وذلك للتعرف على المتغيرات الداخلة في التحليل وحسب الجدول الآتي:

جدول (١١)

المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المقاسة على أساس الرتبة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية للحد من آثار الفساد في الأقليم

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
X15	4.520	٠.793	٢٤٥
X16	4.243	٠.682	٢٤٥
X17	4.390	1.013	٢٤٥
X18	4.292	٠.637	٢٤٥
X19	4.617	٠.634	٢٤٥
X20	4.682	٠.533	٢٤٥
X21	4.455	0.837	٢٤٥
X22	4.341	0.913	٢٤٥
X23	4.455	0.802	٢٤٥
X24	4.463	0.761	٢٤٥
X25	4.617	0.707	٢٤٥
X26	4.617	0.634	٢٤٥

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

ومن خلال اختبار بارنلت لفرضية العدم باستخدام برنامج SPSS تم الحصول على النتائج الآتية:

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار بارنلت لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية للحد من آثار الفساد في الإقليم

0.840	مقياس الملائمة لبارنلت
561.816	حساب الملائمة لبارنلت
٦٦	قيمة مربع كاي التقريبية
	درجة الحرية
٠.٠٠٠٠	مقياس الخطأ

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة (X^2) المحسوبة هي (561.816) خلال مقارنتها مع الجدولية بدرجة حرية (٦٦)، يظهر ان قيمتها المحسوبة هي أكبر من قيمتها ال جدولية بمستوى دلالة يساوي صفراً، لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن هناك اختلاف جوهري في تأثير كل متغير من المتغيرات الداخلة في تحليل المتغيرات، ويمكن بيان القيم النهائية ونسبة المساهمة للمتغيرات كالاتي:

جدول (١٣)

ملخص نتائج التحليل العاملي على أساس تفسير التباينات لأسباب تعذر أضطلاع ديوان الرقابة المالية بدورها المفترض

المتغيرات	العمود (٣) تدوير قيم التباينات المثلى			العمود (٢) القيم الأولية للقيم المميزة		
	٣-٣	٢-٣	١-٣	٣-٢	٢-٢	٢-١
	التدوير المتراكم أو التجميعي للمتغيرات بعد الاضافة واحدة تلو الأخرى	التدوير للتباينات للمتغيرات بشكل أحادي	القيم النهائية للقيم المميزة لكل متغير	نسبة التفسير المتراكم أو التجميعي للاختلافات أو التباينات للمتغيرات	نسبة تفسير الاختلافات والتباينات الاولية لكل متغير	القيم المميزة لكل متغير
X15	40.867	40.867	4.904	40.867	40.867	4.904
X16	51.954	11.087	1.330	51.954	11.087	1.330
X17	61.181	9.227	1.107	61.181	9.227	1.107
X18	-	-	-	69.290	8.109	0.973
X19	-	-	-	75.883	6.593	0.791
X20	-	-	-	81.350	5.467	0.656
X21	-	-	-	85.331	3.981	0.478
X22	-	-	-	89.222	3.892	0.467
X23	-	-	-	92.481	3.259	0.391
X24	-	-	-	95.522	3.040	0.365
X25	-	-	-	98.022	2.500	0.300
X26	-	-	-	١٠٠.٠٠٠	1.978	0.237

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

يستنتج من الجدول (١٣) بان (X17-X16-X15) هي المتغيرات المستقلة لتفعيل دور ديوان الرقابة المالية لكي يقوم بدوره المطلوب وذلك بأهمية نسبية متراكمة قدرها (٦١.١٨١%) من التباين الكلي، أما ماتبقى من المتغيرات من (X26-X18) فتهمل لانها ليست بذات اهمية نسبية في تفسير التباينات لذلك القسم.

وبذلك فإن العامل الأول وحسب رأي المستجوبين هو صدور قانون يلزم فيه المسؤولين والموظفين في الإقليم بتقديم اقرار عن ذمته المالية من قبل ديوان الرقابة المالية خصوصا الموظفين الذين تسمح وظائفهم بحصول ال تواطؤات قبل تكليفهم بالمناصب الإ داريّة العليا أو عند إحالتهم على التقاعد يلعب دوراً هاماً في تفعيل دور الديوان وتأخذ نسبة (40.867%) في تفسير التباين الكلي، والعامل الثاني هو الذي يفسر بأستغلال البعض للوظيفة العامة في الحصول على امتيازات خاصة، وقد تمثل ذلك من خلال إحالة عطاءات حكومية بطرق غير شرعية لشركات ذات علاقة بمسؤولين كبار في السلطة أو لذويهم ، وحصول آخرين على بعض الوكالات التجارية، ومشاركة رجال أعمال وتجار ومستثمرين من الباطن وتأخذ نسبة (11.087%) في تفسير التباين الكلي. أما العامل الثالث فيظهر ان الشفافية والافصاح بما تعنيه من نشر الم علومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة يعد عنصراً مهماً في مكافحة مختلف أشكال الفساد وتشكل بنسبة (9.227%) من التباين الكلي، أما الاسباب الاخرى المتعلقة بذلك المحور فلم تؤخذ بنظر الاعتبار، تبين من خلال التحليل للفرضيات الفرعية الثلاثة لفرضية الرئيسة بأن دور ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان له دور محدود في الكشف ومعالجة مظاهر الفساد الإداري والمالي وذلك لأسباب تم ذكرها سابقاً.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

١. إن مظاهر الفساد الاداري والمالي تشكل عقبة أمام جهود التنمية وتعمل على تفريغ الخطط التنموية من محتواها، وتحرفها عن مسارها الصحيح ، و إن الوضع الحالي للاقليم يتطلب جهوداً استثنائية لمحاربة الفساد وزيادة مستويات الشفافية، ذلك ان ترك الامور على وضعها الحالي سيؤدي الى تدهور أكبر في أوضاع الفساد خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يؤدي في المحصلة النهائية إلى انحرافات عن الممارسة السياسية السليمة، وأثاراً

- سلبية اجتماعية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وأداء اقتصادي متدن يصحبه إهدار للأموال العامة وخسائر في الموجودات.
٢. تعد عملية مكافحة الفساد أمراً بالغ التعقيد والصعوبة تحتاج لتضافر الجهود وطنياً وإقليمياً ودولياً، وذلك لأن الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وإن مجال مكافحته واسع ومتعدد الوجوه و إن كل خطوة الى الأمام في هذا المجال تمثل اضافة الى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء المواطن الصالح والارتقاء بالقيم الانسانية والاخلاقية.
٣. ان ديوان الرقابة المالية يمثل الاولوية من بين الجهات المناط بها كشف الفساد وتحليل اسبابه وتشخيص العلاج الذي يضمن منعه او الحد منه ، تليه وسائل الاعلام والسلطة القضائية.
٤. ان توفير الشفافية و اعلان التقارير الرقابية وإجراءات التحقيق في قضايا الفساد تشكل عنصراً مهماً في ردع المخالفات ومنع التطاول على المال العام لذلك يقتضي التأكيد على استقلالية الديوان سياسياً وإدارياً ومالياً وتمكينه من أداء رسالته في منتهى الأمانة والحياد.
٥. تشكل الإرادة السياسية عنصراً أساسياً لمكافحة الفساد ان أمتلك الحكومة لسلطة القرار يدفعها الى تشريع القوانين التي تدعم الشفافية والنزاهة .
٦. إن أكثر أنواع الفساد هو الفساد الإداري المتمثل بالوساطة والمحسوبية والمحاباة وعدم التقيد بالقوانين والانظمة.
٧. ظهور بعض الذين قفزوا الى السلطة وهم لا يملكون الخبرة والكفاءة على تسيير الامور في وزارتهم ودوائرهم مما أدى على تبديد ثروات البلد والتطاول على المال العام.
٨. محدودية دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني عن المشا ركة في التصدي وكشف حالات الفساد.

ثانياً: التوصيات

١. على ديوان الرقابة المالية مواكبة التطور في المعايير الرقابية وانجاز ا لمهام المناطة به بكفاءة وفاعلية، ورفع تقارير مهنية وموضوعية ذات مصداقية عالية إلى المراجع العليا، و الإسهام بدور فعال في تطوير أداء الأ جهزة الحكومية المشمولة برقابته، وذلك من خلال مشاركته الفعالة في إعداد وتحديث الأنظمة المالية والمحاسبية واللوائح الخاصة بها.

- ٢ . تنمية الموارد البشرية في الديوان لتلبية احتياجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة بالتعاون مع الأجهزة المختصة من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الديوان وفق المنهجية الحديثة للتدريب، فضلاً عن تعزيز استقلاليته وتوفير الحصانة للعاملين فيه.
- ٣ . قيام ديوان الرقابة المالية بالدور المطلوب منه وذلك بالكشف عن مرتكبي أنماط الفساد وتطبيق الأنظمة واللوائح بحقهم بدقة وعدالة، وعدم التساهل معهم وتقدّم مهم للجهات المعنية بالتحقيق في هذه القضايا تمهيداً لمحاكمتهم ومن ثم معاقبتهم إذا ثبت الجرم بحقهم.
- ٤ . العمل على وضع أنظمة متكاملة تحقق مبدأ الشفافية الكاملة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وتجنب سوء استخدام السلطة.
- ٥ . من الضرورة تصحيح آلية وأدوات الرقابة المحاسبية على الجهات الحكومية بحيث تطبق الرقابة المسبقة أي الوقائية والرقابة المصاحبة أثناء تنفيذ الأعمال وكذلك الرقابة اللاحقة.
- ٦ . وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتوضيح الواجبات والمسؤوليات للموظف وتحديد قواعد السلوك المهني التي يخضع لها شاغلي الوظيفة العامة.
- ٧ . فتح قنوات الاتصال المباشر بين الجمهور وأجهزة الدولة الحكومية ووضع حوافز مادية ومعنوية لتشجيع المبلغين.
- ٨ . تكريس الديمقراطية وحرية التعبير إذ أن مناخ الحرية هو الذي يؤمن تصحيح الأخطاء ومراقبة الأداء العام لكل مسؤول وفضح أي سلوك يتجاوز الصلاحيات والمسؤوليات العامة.
- ٩ . تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي على جميع المستويات كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا وقانون الكسب غير المشروع وقانون من أين لك هذا؟ وتشديد الأحكام بمكافحة الرشوة والمحسوبية وأستغلال الوظيفة العامة.
- ١٠ . تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وبناء قدراتها في هذا المجال إذ أن مثل هذه المنظمات غير الحكومية تتمكن من رصد حالات الفساد لحماية المجتمع منها وتمكنها من فضح ممارسات الفساد وتعبئة الرأي العام للضغط من أجل وضع سياسة قوية لمكافحة الفساد والعمل على إصدار قانون ينظم عمل تلك المنظمات.
- ١١ . شفافية أكبر مع وسائل الاعلام ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات ونشر التحقيقات التي تكشف عن الفساد ومرتكبيها.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

١. منظمة برلمانيون العرب ضد الفساد . دليل البرلماني العربي لتفعيل إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ٢٠٠٩.
٢. قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٨.
٣. قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.
٤. قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

ثانياً: الكتب والبحوث والدوريات:

١. أبو شامة، عباس، ٢٠٠٧، "عولمة الجريمة الاقتصادية"، مكتبة فهد الوطنية، الرياض.
٢. الاعظمي، سعد إبراهيم، ٢٠٠٢، "موسوعة مصطلحات القانون الجنائي"، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
٣. البشري، محمد أمين، ٢٠٠٧، "الفساد والجريمة المنظمة"، مكتبة الفهد الوطنية، الرياض.
٤. الطالباني، محمد نجم علي، ٢٠١١، "الفساد الإداري والمالي في إقليم كردستان العراق"، المطبعة روون، أربيل.
٥. بابكر الشيخ، ٢٠٠٣، "غسيل الاموال - آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الاموال"، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.
٦. بيجوفيتش، بوريس، ٢٠٠٥ " آراء في الفساد- الاسباب و لنتائج " مجلة الاصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE.
٧. حنوش، زكي، ٢٠٠٥، "مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي، الاسباب ووسائل العلاج : دراسة حالة".
٨. مصلح، عبير، ٢٠٠٧، "النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد"، الطبعة الاولى.
٩. القيسي، ايناس عبدالرحمن سعيد، ٢٠٠٧، " دور إجراءات التدقيق في محاربة الفساد الإداري والمالي"، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
١٠. الغزاوي، زكي جبار كاظم، ٢٠٠٨، "دور قسم الرقابة والتدقيق الداخلي ومسؤوليته في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية"، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
١١. الموسوي، الهام عطا، ٢٠٠٥، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري"، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد.

١٢. الموسوي، سالم روضان، ٢٠٠٩، "جريمة التوسط والتوصية والهجاء، صورة من صور الفساد الإداري".
١٣. مسرة، أنطوان، ٢٠٠٤، " دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣١٠.
١٤. اليوسف، يوسف خليفة، ٢٠٠٢، "الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٠، عدد ٢.
١٥. عباس وعباس، سمير عبود و صباح نوري، ٢٠٠٨، " الفساد الاداري والمالي في العراق : مظاهره، اسبابه، ووسائل علاجه".
١٦. السيد، محمد عفيفي، ٢٠٠٧، "الانشطة والبرامج التي من شأنها جعل دولة الكويت خالية من الفساد ودور ديوان المحاسبة بالنسبة للشفافية بالتعاون مع كافة القوى الفاعلة بالمجتمع من مؤسسات وأفراد"، ديوان المحاسبة الكويتي.
١٧. الوائلي، ياسر خ الد بركات، ٢٠٠٦، "الفساد الإداري: مفهومه ومظاهره واسبابه - مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد"، مجلة النبأ، العدد ٨٠.
١٨. الكبيسي، عامر، ٢٠٠٠، " الفساد الإداري- رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة العربية.

19.Tanzi V. & Davoodi.H, 2000, corruption, growth and public finance, IMF Working paper 00/182. Washinton: International Monetary Fund.

20.Word Bank, 1997, Word development report, Washington.